WORLD BANK GROUP
INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT
INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION
INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATION
INTERNATIONAL CENTRE FOR SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES
MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY

J

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Press Release No 21 (A)

September 24–25, 2005

Statement by the Hon. **MR. TAOUFIK BACCAR**,
Governor of the Fund for **TUNISIA**,
On behalf of the Arab Governors
At the Joint Annual Discussion

Statement by the Hon. Mr. Taoufik Baccar,
Governor of the Fund for Tunisia,
On behalf of the Arab Governors
At the Joint Annual Discussion

الخطاب العربي المشترك

١- السيد الرئيس، أندريه-فيليب فوتا، يسعدني أن ألقي الخطاب العربي المشترك في اجتماعات مجلس محافظي البنك وصندوق النقد الدوليين في هذه السنة. واسمحوا لي بداية أن أتقدم بالنيابة عن جميع المحافظين العرب بالتهنئة للسيد بول وولفويتز على تعيينه رئيسا للبنك الدولي، ودعمنا له في تحقيق أهداف البنك، وبالشكر للسيد رودريغو راتو على الاهتمام الذي يوليه للتحديات التي تواجهها منطقتنا. كما لا يسعني أن أتقدم إلى الشعب الأمريكي بأحر التعازي بعد الأحداث الأليمة المتولدة عن إعصار كاترينا.

٢- السيد الرئيس، إن ما يبعث على الارتياح حول الوضع الاقتصادي العالمي هو أن معدلات النمو في هذه السنة سوف تستقر عند مستويات أكثر استدامة نتيجة لانخفاض معدلات التضخم النقدي، حيث تنعم معظم مناطق العالم - بما فيها منطقتنا العربية – بمعدلات نمو اقتصادي جيدة.
غير إننا نأسف لعدم تحقيق أي تقدم ملموس لمعالجة موازين المدفوعات الخارجية وعجوزات المالية العامة للدول الصناعية الرئيسية ونرى من واجب صندوق النقد العمل بفعالية أكبر لتشجيع الاستقرار المالي العالمي.

٣- ونود الإشارة كذلك إلى أن ارتفاع أسعار النفط لم يترتب عليه حتى الآن حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، مما يدلل على اكتساب الاقتصاد العالمي قوة أكبر في التعامل مع مثل هذا الارتفاع. ومع ذلك، فإننا نؤكد أن الحد من تقلبات أسعار النفط هو في صالح كافة بلدان العالم، وهذا يستدعي بذل جهود مشتركة لتعزيز الاستثمارات في قطاع إنتاج النفط الخام والمصافي والتكرير، بهدف زيادة الإمدادات ومن ثم تلبية الطلب المتزايد. فضلاً عن تعزيز آليات الحوار والتعاون بين

المنتجين والمستهلكين، وتحسين آليات جمع المعلومات. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أهمية دعم وتقوية منتدى الطاقة العالمي. ولقد قامت الدول المصدرة للنفط في منطقتنا العربية بزيادة كبيرة في إنتاجها من النفط، كما وضعت خططا استثمارية لزيادة سعتها الإنتاجية. ومن جهة أخرى، إننا ندعو المؤسسات المالية الدولية إلى العمل على إيجاد آليات ملائمة لمعالجة الصعوبات التي تواجهها الدول النامية المستوردة.

٤- السيد الرئيس، إننا نؤكد مجددا مساندتنا القوية للاستراتيجيات والقرارات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمرات مونتيري والدوحة وجواهانسبورغ والتي حددت إطارا لمكافحة الفقر وتحقيق أهداف الإنمائية الألفية التي اتفق عليها قادة العالم. ولكننا قلقون على أن معظم الدول النامية لن يكون بمقدورها تحقيق هذه الأهداف على الرغم من قيام العديد منها بإصلاحات اقتصادية وهيكلية عميقة. لذا، ندعو الدول الصناعية المانحة إلى إعادة التأكيد على تحقيق هذه الأهداف، وتصعيد جهودها لزيادة مساعداتها المالية إلى النسبة المستهدفة وهي ٠,٧ من المائة من إجمالي ناتجها القومي. كما ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدته الفنية والعمل على تحسين تنسيق تلك المساعدات. كما نؤكد أن البلدان العربية ملتزمة بالوفاء بهذه الأهداف الإنمائية وبلوغ الغايات الموضوعة لها. وندعم الاقتراح المُقدم من طرف دولة قطر لاستضافة مؤتمر متابعة تمويل التنمية المُتفق عليه في إطار اتفاق مونتيري، وذلك في سنة ٢٠٠٧.

٥- نود أن نحث المؤسسات الدولية العاملة في مجالات التنمية على تكريس مزيد من الاهتمام للحد من الفجوة الرقمية والتباين المجحف في امتلاك المعرفة والتحكم في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية. وفي هذا المجال، فان مؤتمر قمة مجتمع المعلومات العالمية المزمع انعقاده في تونس في نوفمبر القادم يعتبر فرصة سانحة لاتخاذ تدابير ملموسة لمساعدة الدول النامية في هذا المجال.

٦- إننا نؤكد مجددا مساندتنا القوية لزيادة مشاركة الدول النامية في عمليات اتخاذ القرار وزيادة قوتها التصويتيه في المنظمات المالية الدولية. ونرى أن ذلك سيعزز من شرعية هذه المنظمات ويجعل توصياتها وقدراتها أكثر فعالية.

٧- كما نجدد التأكيد على التزامنا بتحرير التجارة المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، ونعرب عن أسفنا لعدم تحقق أي تقدم ملموس في هذا المجال حتى الآن. ونود أن نعرب عن أملنا في تحقيق نهاية ناجحة لجولة مفاوضات الدوحة، ولاسيما فيما يتعلق بتحرير تجارة المنتجات الزراعية. كما نحث مؤسستي بريتون وودز على العمل على معالجة نقاط الضعف المتعلقة بالتجارة في البلدان النامية، ولاسيما فيما يتعلق بأثر الإلغاء التدريجي للحصص بموجب اتفاقية الألياف المتعددة. ونرحب بقيام صندوق النقد الدولي بإدخال آلية التكامل التجاري لمعالجة هذه القضية، وندعوه لتحقيق مزيد من التقدم فيما يتعلق بتعديل أدواته لمعالجة عجز ميزان المدفوعات الناجم عن الصدمات الخارجية المنشأ.

٨- إن دول منطقتنا العربية تولي أهمية بالغة لتحركات رؤوس الأموال العالمية المتوقع لها النمو خلال السنوات القادمة. ونرى من الضروري تحديد دور واضح وفعال لصندوق النقد الدولي في هذا المجال لدعم الدول النامية ومعالجة تقلبات تحرك رؤوس الأموال وإصلاح الآليات الوقائية. ونرى أن ذلك يتطلب أن يقوم الصندوق بتحديث وتطوير خبراته في هذا المجال إضافة إلى معالجة مسألة انكماش رأسماله.

٩- وفيما يتعلق بدور صندوق النقد الدولي في الدول منخفضة الدخل، فنرى أنه ينبغي أن يتلاءم دور الصندوق الرقابي والإشرافي وبرامجه وتحليلاته مع الأوضاع الخاصة لكل دولة من هذه الدول ليأخذ في الاعتبار أعباء ديون كل دولة وقدراتها الذاتية على الوفاء باحتياجاتها المالية والفنية.

١٠- وهذا ما يدفعني يا سيادة الرئيس للتطرق إلى مبادرة مجموعة دول الثماني الخاصة بتخفيض مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون. إن ما نرجوه هو أن تساهم هذه المبادرة بشكل فعال في تحقيق نمو اقتصادي لهذه الدول وألا ترتبط هذه المبادرة بأية مشروطية إضافية وأن تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية في هذه الدول. ونتطلّع إلى دور بَنَّاء للبنك والصندوق لتطوير إطار عملي لتنفيذ هذه المبادرة وبما لا يؤثر سلبا على قدرة كل منهما على توفير الموارد المالية التنموية في المستقبل. وفي هذا الصدد فإننا نؤكد على ضرورة اضطلاع الدول التي تبنت هذه المبادرة بتزويد

هاتين المؤسستين بالموارد اللازمة للقيام بالتخفيض الإضافي لأعباء ديون هذه الدول، إضافة إلى توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل مجموعة أوسع من الدول التي تعاني من أعباء المديونية، وذلك لتخفيف هذه الأعباء والحد من الضغوط على مواردها المالية المحدودة.

١١- السيد الرئيس، لقد حدث تحسن ملحوظ في أداء اقتصاديات الدول العربية بشكل عام في العام الماضي وهذا ناجم عن عدة عوامل أهمها الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها العديد من هذه الدول وإتباع سياسات مالية جيدة علاوة على ارتفاع الإيرادات النفطية. ومن المُلاحظ أيضا أن الدول المنتجة للنفط استخدمت إيراداتها بصورة أفضل عما سبق لدعم مراكزها المالية وزيادة معدلات نموها والذي أسفر عن أثر ايجابي على الدول الأخرى المجاورة في المنطقة.

١٢- إن التحدي الرئيسي الذي ما يزال يواجه منطقتنا هو خلق فرص عمل كافية لمواجهة احتياجات الأيدي العاملة الشابة المتزايدة. وفي هذا الخصوص، قامت الدول العربية بتنفيذ إصلاحات كبيرة وهامة شملت تحسين مناخ الاستثمار فيها وتحرير التجارة وتشجيع المؤسسات الصغيرة وحماية حقوق الملكية. إننا ندرك الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات لتعزيز النمو الاقتصادي لاستيعاب هذه الأيدي العاملة المتزايدة وزيادة تنويع مصادر دخل بلدان منطقتنا ونحن ماضون في هذا الاتجاه.

١٣- نود أن نشير إلى مختلف المبادرات والبرامج التي أعلنتها المنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية لمساندة الإصلاحات في منطقتنا ولاسيما شراكات مؤسسات أعمال القطاع الخاص PEP-MENA الذي أنشأته مؤسسة التمويل الدولية، ومبادرة الشراكة والاستثمار الأوروبية المتوسطية، وجهود فريق عمل تنمية الاستثمار في إطار التعاون بين رجال الأعمال العرب ونظرائهم في البلدان الصناعية. ونتوقع من البنك وصندوق النقد الدوليين مساندة وإنجاح هذه المبادرات والمشروعات.

١٤- كما نُحيي ونرحب بمبادرة البنك الدولي لتبسيط واختصار إجراءاته المتعلقة بالإقراض والتي ستؤثر إيجابا على تقليل تكاليف عملياته. ونحن على ثقة من أن تزايد اعتماد البنك على القواعد والإجراءات المتبعة في الدول لتنفيذ المشاريع سيسفر عن أثر ايجابي على مستوى ونوعية عملياته

في الدول العربية. ولكننا نهيب بإدارة البنك الدولي أن تواصل البحث عن طرق مبتكرة أخرى لتخفيض تكلفة عملياته.

١٥- إننا نرحب بزيادة أنشطة واستثمارات مؤسسة التمويل الدولية في منطقتنا خلال العام الماضي كما نرحب بإستراتيجيتها الجديدة لزيادة أعمالها في منطقتنا ولكن نلاحظ أنها أقل من المستوى اللازم لتشجيع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويحدونا الأمل في أن المبادرات الجديدة ستساعد في معالجة بعض نقاط الضعف هذه. كما نحث مؤسسة التمويل الدولية على ايلاء اهتمام خاص لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية والإقراض بالعملات المحلية، وخلق صناديق المساهمات في رأس المال.

١٦- السيد الرئيس، إننا نرى أن التكامل الإقليمي في منطقتنا ضروري من أجل تشجيع التجارة الإقليمية وتبادل أفضل أساليب العمل والممارسات واتساق المناهج والاستراتيجيات على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الخصوص، نرحب بانجازات منطقة التجارة الحرة العربية، والتي أصبحت نافذة في بداية هذا العام. ونتطلّع إلى أن يقوم البنك الدولي بتطوير آليات وأدوات ملائمة لتمويل برامج التكامل الإقليمي وتعزيز قدرات مؤسساتنا الإقليمية. كما ندعو إلى المزيد من التعاون والتنسيق بين المؤسسات والصناديق الدولية والإقليمية العاملة في منطقتنا العربية، ولاسيما في الأنشطة التي تعزز التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد نرحب بمساندة صندوق النقد الدولي لندوة تسهيل التجارة في منطقة المغرب العربي المزمع انعقادها في الجزائر في نوفمبر القادم.

١٧- إننا نثني على المساعدة القيمة التي يقدمها البنك وصندوق النقد الدوليين في إطار جهود الاستقرار الاقتصادي وإعادة اعمار العراق، وندعو هاتين المؤسستين وكافة الجهات المانحة إلى مواصلة هذه الجهود وإلى مضاعفة مساهماتها. كما أن الدور النشط الذي تسهم به هاتان المؤسستان في فلسطين يستحق الشكر والثناء، ونتطلّع إلى زيادة جهود تخفيف وطأة الأوضاع الأليمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. كما ندعو إلى استغلال الظروف الحالية المواتية، لاسيما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، للعمل على إحياء عملية السلام وإنهاء الاحتلال من

الأراضي الفلسطينية، وصولاً إلى تكوين دولة فلسطينية مستقلة. كما نرحب بعودة نشاط البنك والصندوق في السودان والنظر في عودة نشاطيهما في الصومال في المستقبل القريب.

١٨- إننا نكرر دعوتنا الملحة لان يقوم البنك والصندوق بتوظيف أعداد مناسبة من أبناء دول منطقتنا في كافة مستويات إدارتيهما، ولاسيما في مستويات الإدارة العليا حيث أن نسب التوظيف الحالية تعتبر متدنية جدا مقارنة بمثيلاتها من الأقاليم الأخرى.

١٩- وفي الختام، سعادة الرئيس، إننا نتقدم لكم بجزيل الشكر على رئاستكم للاجتماعات السنوية في هذا العام ونتطلّع إلى مزيد من التعاون والمشاركة بين دول منطقتنا ومؤسستي بريتون وودز لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول منطقتنا ومساعدة الدول النامية في مساعيها لتحقيق أهداف الإنمائية الألفية.